A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/S-19/9
15 April 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة
٢٣ - ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧
البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت*

الاستعراض والتقييم الشاملان لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١

رسالة مؤرخة ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة

أتشرف بتقديم نص وثيقة صادرة عن وكيل وزارة الخارجية للشؤون العالمية، تيموثي ويرث، بغرض جعلها جزءا من الوثائق الرسمية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالتنمية المستدامة، المقرر عقدها في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧ (انظر المرفق). وهذه الوثيقة هي النتيجة التي خلص إليها الفريق العامل المعني بالمجالس الوطنية للتنمية المستدامة، في اجتماع ريو + ٥ المعقود مؤخرا في البرازيل. ويعكس التقرير رؤية مركزة لمفهوم المجالس الوطنية وتصويرا واضحا لما ينطوي عليه هذا المفهوم من إمكانيات قوية.

ونظرا لأهمية التقرير، وصلته الوثيقة بالتنمية المستدامة، أرجو أن يعمم نصه على جميع أعضاء الأمم المتحدة.

(توقيع) بيل ريتشاردسون

* A/S-19/1 (سيصدر فيما بعد).

97-10231 230497 230497

المرفق

المجالس الوطنية للتنمية المستدامة

من أجل إنجاح التنمية المستدامة: رؤية لمفهوم المجالس الوطنية وتدابير عملية بشأنها، بوصفها آليات فعالة للتنمية المستدامة

ريو دي جانيرو، ريو + ٥، ١٩ آذار/ مارس ١٩٩٧

مشروع التقرير ٣

تمثل المجالس الوطنية للتنمية المستدامة آلية مهمة للجمع بين الفئات داخل المجتمع، وحل التضارب فيما بين المصالح المختلفة، وترويج السياسات والتدابير، وحفز الإجراءات التي تحقق التكامل بين الاقتصاد والبيئة والعدالة الاجتماعية. ونحن نحث على أن تقوم الحكومات بإنشاء ودعم مجالس وطنية للتنمية المستدامة تشكل على مستوى رفيع وتضم الأطراف المؤثرة المتعددة. ونوصي بأن تضطلع هذه المجالس بدور نشط تقوم في إطاره باقتراح السياسات وتحديد العقبات التي تعترض طريق التنمية المستدامة، ودعم العمل على الصعيد المحلي وبناء تحالفات العمل على صعيد القطاع الخاص، والتثقيف، وتعزيز المشاركة. ونوصي في الختام بأن تقوم المؤسسات المتعددة الأطراف، ومنها البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمصارف الإقليمية، بإشراك المجالس الوطنية للتنمية المستدامة في العمل، وبأن تعتمد عليها وتدعمها بوصفها آلية أساسية لتعزيز التنمية المستدامة ولإشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص في العمل.

المحتويات

الصفحة

أولا - مقدمة ٤

ثانيا - هيكل وتكوين المجالس الوطنية للتنمية المستدامة ٥

ثالثا - دور المجالس الوطنية للتنمية المستدامة ٧

رابعا - القضايا الرئيسية ٩

خامسا - عمل المجالس الوطنية للتنمية المستدامة - الممارسات الفُضلى ١٠

سادسا - الخطوات التالية ١٢

أولا - مقدمة

١ - يتضمن الفصلان ٨ و ٣٨ من جدول أعمال القرن ٢١ التوصية بإنشاء مجالس وطنية للتنمية المستدامة[١]، للتمكين من تنفيذ استراتيجيات التنمية المستدامة وسياساتها. ومنذ عام ١٩٩٢، أنشأ عدد من البلدان مجالس وطنية للتنمية المستدامة، أو آليات أخرى للتنسيق، غير أن نجاح هذه الآليات في إدماج عنصر التنمية المستدامة في عملية صنع القرار يتباين من بلد إلى آخر تبعا لولاية تلك الآليات وتكوينها وطابعها، حيث أن بعض المجالس الوطنية يركّز على المسائل البيئية وحدها، في حين أن بعضا آخر منها يتمثل في هيئات تنسيق حكومية لا يوجد بها تمثيل واسع النطاق للقطاعات الأخرى.

٢ - وقد اتفق الممثلون لعديد من هذه المجالس الوطنية هم وغيرهم من المشاركين في اجتماع ريو + ٥ على رؤية واضحة لدور المجالس الوطنية وطابعها، تتمثل في أنها عناصر حفازة متعددة القطاعات للسياسات التي تحقق التكامل بين الأهداف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية عبر القطاعات والوكالات المختلفة. وتنطلق هذه الرؤية من مفهوم مؤداه أن التنمية المستدامة شأن يهم الجميع وأن إنجاحها يتطلب إشراك الجميع. وتوفير الفرصة للأجيال الحاضرة والمقبلة كي تعيش معيشة أفضل يقتضي إجراء تغييرات اقتصادية وبيئية واجتماعية، قوامها العمل الفوري المستند إلى رؤية طويلة الأمد، والشواغل العالمية هي المحرك الدافع لها، ولكن عمادها هو العمل المحلي.

٣ - والتنمية المستدامة هي الشاغل الجوهري للحكومة، ولكنها يجب ألا تكون شاغل الحكومة وحدها، ولا ينبغي أن يعتقد المواطنون أن كل ما عليهم هو انتظار حدوث التغيير ثم لوم الحكومة إذا لم يتحقق. فإن ما يُحدث التغيير في هذا العصر الذي نقترب فيه من نهاية القرن العشرين هو تفاعل جميع قطاعات المجتمع ومشاركتها. وهذا الأمر يهم الحكومة والصناعة والمنظمات غير الحكومية والعمال والمجتمعات المحلية كلهم جميعا، لأن الطريقة التي يعيش بها المجتمع، أي التي ينتج ويستهلك بها، هي التي تحدد ما إن كان هذا المجتمع مستداما. وناتج الجهود التي يبذلها المجتمع تحقيقا للاستدامة يتوقف على الاختيارات التي يمارسها الأفراد وتمارسها المؤسسات، والتقدم في هذا السبيل يعتمد على الاتفاق الاجتماعي العام بشأن أهداف التغيير وطريقة إجرائه.

٤ - وبالنظر إلى أن كل بلد مختلف عن الآخر، فإن النهج الذي يتبعه كل بلد بشأن التنمية المستدامة يجب أن يعتمد على الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتاريخية والثقافية التي تخص ذلك البلد. وعلى الرغم من ذلك، هناك حاجة عامة يشترك فيها الجميع هي الحاجة إلى التوصل إلى سياسات تعترف بالترابط بين الرخاء والبيئة والعدالة، خصوصا عندما توجد داخل المجتمع انقسامات متوطنة معوقة

---

(١) يستخدم مصطلح "المجالس الوطنية للتنمية المستدامة" في هذه الورقة على أنه مكافئ لأسماء جميع آليات/لجان/هيئات تنسيق التنمية المستدامة.

لتلك السياسات. ونحن على اقتناع بأن وجود مجلس وطني للتنمية المستدامة يمكن أن يسهم مساهمة مهمة في إيجاد السياسات الملائمة وتعزيز العمل الفعال من أجل تحقيق الاستدامة في كل بلد من البلدان، وبأن هناك مبادئ عامة معينة ينبغي الاهتداء بها في إنشاء وتشغيل المجالس الوطنية للتنمية المستدامة. ويمكن بعد ذلك تكييف هذه المبادئ التوجيهية على الصعيد الوطني طبقا للظروف التي تختلف من بلد إلى آخر. ويمكن العمل أيضا بصفة جماعية على الصعيد الإقليمي في السياق الذي يخص كل منطقة. ومن النتائج البالغة الأهمية لاجتماع ريو + ٥ المبادئ التوجيهية التي وفرها لآليات تنسيق التنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والإقليمي. وستكون هذه المقترحات موجها لتطور المجالس الوطنية القائمة للتنمية المستدامة، وستساعد البلدان التي لم تنشئ بعد مجالس من هذا القبيل على بدء عملية إنشائها.

ثانيا - هيكل وتكوين المجالس الوطنية للتنمية المستدامة

١ - المبدأ الأول في هذا الصدد هو أن تشمل هذه المجالس أوسع تمثيل ممكن للأطراف الفاعلة الرئيسية في كل من القطاعين العام والخاص. فمن أجل تحقيق التكامل بين الأهداف والسياسات وحفز العمل داخل الحكومة وخارجها، يجب أن تضم المجالس الوطنية في عضويتها الأطراف المؤثرة في المجتمع. ومن ثم لا ينبغي أن تتشكل المجالس الوطنية من أعضاء من الحكومة وحدها، لأن الحكومة لا يمكن أن تحقق التنمية المستدامة وحدها دون مشاركة اجتماعية فعالة. كما أن المجالس الوطنية لا يمكن أن تكون فعالة فعالية تامة إذا اقتصرت عضويتها على أعضاء غير حكوميين لأن هذا سيقلل قدرتها على كفالة امتثال الحكومة لمشورة المجلس وتنفيذها لتوصياته. ومن الضروري أن يكون هناك تفاعل مستمر بين الحكومة وغيرها من الأطراف المؤثرة.

٢ - ويجب أن تكون أي عملية تتعدد فيها الأطراف المؤثرة انعكاسا للمجتمع بوجه عام. فبالإضافة إلى الحكومة والمؤسسات شبه الحكومية، ينبغي أن يكون هناك تمثيل في المجالس الوطنية لجميع الفئات الرئيسية التي حددها جدول أعمال القرن ٢١: المرأة، والأطفال والشباب، والنقابات العمالية، وقطاع الأعمال التجارية والصناعة، والسلطات المحلية، والمزارعون، والعلم والتكنولوجيا، والسكان الأصليون، والمنظمات غير الحكومية. وينبغي أيضا إشراك قطاعي وسائط الإعلام والتعليم. ويمكن لبعض البلدان، تبعا لطبيعة الهيكل السياسي، أن تستفيد من إشراك أعضاء البرلمانات الوطنية والمحلية في مجالسها الوطنية. وفي الحالات التي توجد فيها بالفعل لجنة داخل البرلمان تُعالج شؤون التنمية المستدامة، ينبغي تمثيل تلك اللجنة في المجلس الوطني.

٣ - ومن الجانب الحكومي، فإن الهيكل الأمثل هو الذي يتيح اتباع نهج عبر قطاعي يشمل جميع الوزراء المعنيين بالقطاعات ذات الصلة، مثل البيئة، والاقتصاد والمالية، والتعاون الإنمائي، والتخطيط، والنقل، والزراعة، والتجارة والصناعة، والتعليم، والبحث والتطوير، والصحة، وما إلى ذلك.

٤ - وتنقسم هياكل المجالس الوطنيـــة في البلدان المختلفة إلى ثلاثة أنواع: '١' الهيكل الحكومي تماما؛ و '٢' الهيكل غير الحكومي؛ و '٣' الهيكل المختلط. ويعتبر النوع الأول غير كاف لمعالجة جميع جوانب

التنمية المستدامة، حتى وإن كانت الحكومة تتشاور مع المجتمع المدني. والهيكل الثاني يفتقر إلى الفعالية هو الآخر إذا لم يكن المجلس مشتركا مع الحكومة في عمليات وضع المقترحات والتقييم. أما النوع الثالث من الهياكل فإنه على الأرجح النوع الأكثر فعالية في معالجة المسائل المعقدة للتنمية المستدامة. بيد أن شروط النجاح تتوقف على المسائل التالية:

٥ - ينبغي أن تـُعالج المشاكل على المستوى الأنسب وفقا لمبدأ التبعية بالترتيب التالي للأفضلية: على الصعيد (١) المحلي؛ و (٢) الإقليمي (دون الوطني)؛ و (٣) الوطني؛ و (٤) الإقليمي (فوق الوطني) أو العالمي. وفي بعض الحالات، يمكن أن يوفر السياق الإقليمي، بما في ذلك الحدود الإيكولوجية (أحواض الأنهار، والمناطق الجبلية، والبحار الداخلية، والمياه المتقاسمة دوليا ...)، طريقة فعالة أيضا لتركيز أنشطة المجلس. وإجراء المناقشات بين الأطراف المؤثرة المتعددة أمر مفيد في جميع هذه السياقات. ومن الواضح أن التعاون وتبادل الخبرات بين جميع هذه المجالس الوطنية على مختلف المستويات يمثلان مسلكا كفؤا لوضع التنمية المستدامة موضع التنفيذ. وفي إطار مبدأ التبعية هذا، ينبغي أن تـُعالج المشاكل من جانب القطاع الخاص (قطاع الأعمال التجارية والمنظمات غير الحكومية)؛ وفي إطار الشراكة؛ ومن جانب الوكالات الحكومية.

٦ - وينبغي أن يكون أعضاء المجالس الوطنية ممثلين لمختلف قطاعات المجتمع. وتمثيل هذه القطاعات مسألة بالغة الأهمية ولها أشكال مختلفة:

'١' الأعضاء يختارهم رئيس السلطة التنفيذية على أساس فردي؛

'٢' الأعضاء ينتخبهم أو يعينهم أقرانهم أو جماهيرهم؛

'٣' مزيج من الأسلوبين.

٧ - ولا يوجد بين هذه الأشكال شكل يتسم بالكمال. فلكل منها جوانبه الإيجابية والسلبية. فالأعضاء الذين تختارهم السلطة التنفيذية على سبيل المثال قد يتمتعون بحرية تفوق ما يتمتع به الأعضاء الذين ينتخبهم أقرانهم، ولكنهم يمكن أن يكونوا معزولين عن مشاكل القواعد الشعبية، وقد لا يكونون فعالين في جعل قطاع كل منهم يـُساير الأفكار المتفق عليها في المجلس الوطني. غير أن أسلوب الأعضاء المنتخبين قد تكتنفه صعوبات عملية. فبعض الفئات الرئيسية غير منظمة وبعضها على درجة كبيرة من التنوع، مما يجعلها غير قادرة على انتخاب ممثل لها. ويتوقف الاختيار بين هذين الأمرين على الأحوال المحلية والاجتماعية والسياسية. والأمر المهم في هذا الصدد هو أن تكفل طريقة الاختيار والعضوية الناتجة عنها الحفاظ على نزاهة العملية الشاملة للأطراف المؤثرة المتعددة وأن تدعم الأهداف المتمثلة في الشفافية والمشاركة والتمثيل.

٨ - ويمثل تنوع الآراء جزءا من النجاح؛ فيجب أن يكون الأعضاء ممثلين ومعبرين بصورة كافية عن آراء الشبكة أو القطاع اللذين يمثلونهما. كما أن نجاح المجالس الوطنية يتوقف على مكانة أعضائها ودرجة تحفزهم للعمل. ويُفضل أن يكون الأعضاء من بين صانعي القرار على المستويات العليا في قطاع كل منهم، وإن كان لا يشترط أن يكونوا من الخبراء التقنيين.

٩ - ويتوقف النجاح أيضا على تنظيم العمل داخل المجلس الوطني وقدرة رئاسته على تهيئة مناخ جيد للعمل وعلى التوصل عن طريق التفاوض إلى حلول ابتكارية تتوافق عليها الآراء.

ثالثا - دور المجالس الوطنية للتنمية المستدامة

١ - يتعين على المجلس الوطني للتنمية المستدامة، باعتباره الصوت المعبر عن مفهوم الاستدامة والمنادي بتحقيق التكامل بين السياسات، أن يتناول المسائل المتعلقة بالأغراض الوطنية، وينبغي أن يوفر رؤية وأهدافا وقيما طويلة الأمد تحدد وتوضح مفهوم الاستدامة بالنسبة لدولته ومجتمعه وتقاليده. وينبغي أن تكون تلك الرؤية مستجيبة للشواغل الوطنية وللقضايا العالمية التي تؤثر على جميع الدول مثل قضية توفيق سياسات التجارة والاستثمار مع اعتبارات التنمية المستدامة.

٢ - وينبغي أن يكون المجلس الوطني مصدرا للتحليل الواضح بالنسبة للمشاكل وللفكر الخلاق بالنسبة للحلول، بما في ذلك أدوات السياسات مثل الحوافز الاقتصادية، والنفقات، والكشف عن المعلومات، والتدابير التنظيمية. وينبغي أن يبحث المجلس الوطني أيضا دور ومسؤوليات القطاع الخاص وغيره من قطاعات المجتمع المدني. والمجالس الوطنية ليست عملية موازية لعملية الحكم، ولا ينبغي لها أن تمارس سلطة تنفيذية أو تشريعية، بل ينبغي أن تكون عنصرا حفازا للعمل الذي تقوم به الأطراف الأخرى.

٣ - وينبغي أن يكون المجلس الوطني داعيا إلى اتباع سياسات متكاملة من أجل التنمية المستدامة، داخل الحكومة وخارجها على السواء، وأن يكون في دوره هذا فعالا وذا تركيز على الإنجاز. وينبغي ألا تكون المجالس الوطنية مجرد جزء من عملية نقاشية بشأن القيم أو الأهداف، بل ينبغي أن تكون محفلا تعمل فيه الفئات الرئيسية معا، بمعنى ألا تكون مجرد "ناد للنقاش"، بل أن تكون طريقا للعمل التعاوني وسبيلا إلى الالتزام بالتنفيذ الحقيقي. ومفهوم التنمية المستدامة نابع من فكرة أن الرخاء والعدالة وسلامة البيئة ما هي إلا جدائل متضافرة في نسيج واحد هو الحلم الإنساني بتحقيق حياة أفضل في المستقبل. ويمكن للمجلس الوطني أن يكون آلية قوية لبث فكرة الاستدامة في حياة أي دولة وفي سياساتها، عن طريق إنجاز المهام التالية:

٤ - التكامل: إن تحقيق التكامل مهمة بالغة الأهمية. وهي تبدأ بتكامل السياسات، أي التسليم بأن سياسات التجارة والسياسات المالية والاقتصادية وسياسات الطاقة والنقل والبنية الأساسية والزراعة واستخدام الأراضي والسياسات الاجتماعية، كلها سياسات تؤثر تأثيرا جوهريا على التنمية المستدامة، وبأن السياسات البيئية الجيدة يمكن أن تعزز الرخاء. وينبغي أن يوفر المجلس الوطني محفلا تتم فيه مناقشة

الأهداف وصوغها؛ ورسم السياسات عبر الحدود الاختصاصية داخل الحكومة، وعبر الحدود القطاعية خارج الحكومة. وينبغي أن يوفر المجلس آلية للتعاون فيما يتعلق بالتنفيذ فيما بين القطاعات الرئيسية، وبين الحكومة والفئات الرئيسية في المجتمع. ويأتي في ختام ذلك أنه نظرا إلى أن كثيرا مما يؤثر على الاستدامة يتقرر على الصعيد المجتمعي، في حين أن سياقات القرارات المحلية وحدودها تقررها غالبا الالتزامات الدولية والسياسات الوطنية، فإن المجلس الوطني ينبغي أن يوفر وسيلة لتحقيق تكامل السياسات والإجراءات فيما بين المستويات الحكومية المختلفة.

٥ - تعزيز المشاركة: تمثل عضوية المجلس الوطني المؤلفة من أطراف مؤثرة متعددة تغييرا واسع النطاق وضروريا في المجتمع. وينبغي للمجلس الوطني أن يوضح بالبيان العملي العمليات التي تستهدف إشراك جميع الأطراف المؤثرة في رسم وتنفيذ السياسات المتعلقة بالاستدامة وأن يعزز تلك العمليات، وأن يتبع في عمله ممارسات شفافة تدعم المشاركة.

٦ - الابتكار: تحقيق التكامل يستلزم الابتكار. وعادة ما تكون السياسات القائمة سياسات قطاعية، تستجيب في معظم الحالات للشواغل الضيقة لجمهور محدود. ولذا ينبغي أن يكون المجلس الوطني مصدرا للإبداع، وللفكر الذي يتوخى الأجل الطويل، وللحلول غير التقليدية.

٧ - البيان العملي: الأفكار غير التقليدية تستلزم إقامة البرهان على صحتها. ومفهوم الاستدامة مفهوم شامل لاختصاصات متعددة يلزم تحويله إلى واقع ملموس. ويمكن للمجلس الوطني أن يعين البيانات العملية الموجودة في الواقع والتي توضح مفهوم الاستدامة في السياق الفعلي أو أن يصوغ بيانات من هذا القبيل: الإدارة المجتمعية المستدامة للموارد الطبيعية، الساحات الصناعية الايكولوجية، ومزاولة الأنشطة والتعليم لأغراض مفهوم الاستدامة في المدارس.

٨ - التثقيف والاتصال: الاستدامة تتطلب تغييرا على نطاق المجتمع كله، وينبغي أن يكون المجلس الوطني صوتا داعيا لمفهوم الاستدامة على صعيد المجتمع بأسره عن طريق نشر المعلومات داخل الحكومة، والصناعة، والمنظمات غير الحكومية، والمدارس، والمجتمعات المحلية؛ وإيضاح ما تعنيه الاستدامة، ولماذا تمثل هدفا عاجلا، وكيف تصبح ممكنة (بث التنمية المستدامة في تيار الحياة الرئيسي).

٩ - رصد التقدم وتقييمه: ينبغي أن يحدد المجلس الوطني العلامات المميزة لمراحل الطريق الرئيسية، وأن يقوم على أساس منتظم بتقييم التقدم المحرز والإفادة عنه لإيجاد حوافز قوية تدفع على العمل.

١٠ - نشر وترويج أدوات ممارسة التنمية المستدامة: المجالس الوطنية هي المكان الصحيح لاقتراح ونشر وتقييم الأدوات التي ستكون جزءا من منظومة الإدارة في القرن الحادي والعشرين. وهناك أربعة أنواع مهمة من هذه الأدوات يلزم توفيرها:

- إيجاد مؤشرات للتنمية المستدامة؛
- تعزيز جداول الأعمال المحلية للقرن ٢١؛
- تحديد أفضل الممارسات وأفضل التكنولوجيات؛
- تطوير النهج المعتمدة على تعدد الأطراف المؤثرة

١١ - دعم العمل على الصعيد المحلي: يلزم للمجالس الوطنية أن تتفاعل مع الجهود المجتمعية الرامية إلى تحقيق الاستدامة وينبغي أن تساعد على إنشاء ودعم شبكات وطنية للمجتمعات المحلية التي تنفذ جداول أعمال محلية للقرن ٢١. وينبغي أن تعين المجالس الوطنية القوانين أو السياسات الوطنية التي تعرقل الاستدامة على الصعيد المحلي وأن تقترح التدابير اللازمة لدعم العمل على الصعيد المحلي.

رابعا - القضايا الرئيسية

١ - يتسم الدور الذي يضطلع به المجلس الوطني للتنمية المستدامة بأنه دور واسع النطاق وغير تقليدي ويركز على إحداث التغيير. ولكي يوطد المجلس الوطني شرعيته، فإنه بحاجة إلى ولاية واضحة وإلى مركز قانوني رسمي تضفيه عليه القيادة الوطنية ويحدد بوضوح دور المجلس ومسؤولياته، ويمثل إذنا صريحا له بممارسة أنشطته.

٢ - يحتاج المجلس الوطني إلى مشاركة كبار المسؤولين، ولكنه بحاجة أيضا الى ما يكفي من الاستقلال لاقتراح الأفكار، وإثارة القضايا، وإيجاد الحلول التي لا يلزم بالضرورة أن تكون متسقة مع السياسات الحكومية الموجودة من قبل. وإذا ما توفرت للمجلس الوطني ولاية من هذا القبيل وتيسر له الوصول على هذا النحو إلى المسؤولين على المستويات العليا، فإنه يمكن أن يوفر مصدرا فريدا للإبداع ولدعم القيادات الملتزمة بتحقيق الاستدامة. ولكي ينجح المجلس الوطني، يجب أن يسمو أعضاؤه عن المصالح القطاعية وأن يلتمسوا الحلول التي تخترق جُدر النزاعات القديمة.

٣ - يلزم أن يركز المجلس الوطني تركيزا عاما على التنمية المستدامة، ولا ينبغي أن يركز على قضية واحدة. فإنشاء لجان للمجتمع المدني تسدي المشورة إلى الوزارات المعنية بالبيئة أمر ذو قيمة كبيرة، ولكن تلك اللجان لا يمكن أن تضطلع على نحو فعال بدور تحقيق التكامل أو رصد الاستدامة. وينبغي كذلك أن تقدم المجالس الوطنية تقاريرها إلى رئيس الدولة أو الحكومة لا إلى الوزير المعني بالبيئة وحده.

٤ - تتضاءل فعالية المجالس الوطنية أو قدرتها الإبداعية أو مصداقيتها إذا ما هيمنت على جداول أعمالها فئة واحدة كالحكومة مثلا. وتتوقف قيمة العملية الشاملة لعدة أطراف مؤثرة على مدى إشراك الأعضاء، وهو ما يقتضي أن يكون لكل عضو صوت وتأثير متكافئ.

٥ - ينبغي أن يعمل المجلس الوطني بوصفه صوتا مستقلا وعنصرا حفازا ومحققا للتكامل وقوة خلاقة، لا بوصفه وكالة تنفيذية من وكالات الحكومة. وينبغي للمجلس أن يتقدم بالمقترحات والتوصيات، لا أن يسن القوانين أو ينفذها، ولا ينبغي أيضا أن يكون مسؤولا عن اعتماد السياسات والمشاريع أو تنفيذها.

٦ - ينبغي أن تتوافر للمجالس الوطنية الموارد المالية والتقنية والبشرية التي تضمن عملها على الوجه الفعال.

٧ - يلزم أن تكون لدى المجلس الوطني رؤية ومفهوم عملي موحد لماهية التنمية المستدامة، ولكنه ينبغي أن يتجنب المناقشات التقنية المطولة التي تستهدف التوصل إلى تعريف دقيق. ومما يساعد على ذلك أن تحدد في البداية مجموعة من القيم والأهداف.

٨ - أدت الالتزامات البيئية الدولية التي استجدت حديثا إلى إرهاق طاقة الحكومات في بعض البلدان على الاستجابة. ويمكن للمجالس الوطنية أن تؤدي في تلك الحالات دورا تنسيقيا خاصا عن طريق الإشراف على الوفاء بالاتفاقات الدولية وغيرها من مدونات قواعد السلوك وعلى التصديق على تلك الاتفاقات والمدونات، ولكن هذه المهمة تتوقف على بذل التعاون والدعم من جانب المؤسسات المتعددة الأطراف.

٩ - ينبغي أن ينشر الأعضاء المعلومات المستمدة من المجلس الوطني على الشبكات المنتمين إليها وأن يشاوروا أقرانهم لأن الاتفاق على صعيد المجلس الوطني يلزم أن يكون أساسا للاتفاق على صعيد كل تجمع من تلك التجمعات.

١٠ - من الأمور الضرورية لمهمة الرصد والإبلاغ التي تضطلع بها المجالس الوطنية وضع مؤشرات مناسبة تعكس أهداف التنمية المستدامة على نحو أكثر فعالية من المقاييس التقليدية المعتمدة على الناتج المحلي الإجمالي.

خامسا - عمل المجالس الوطنية للتنمية المستدامة - الممارسات الفُضلى

ليس من السهل على أي مجلس وطني للتنمية المستدامة مؤلف من ممثلين للحكومة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والفئات الأخرى في المجتمع أن يتوصل إلى الاتفاق على القضايا الصعبة والمهمة التي ينطوي عليها جوهر التنمية المستدامة. وكثيرا ما تكون الانقسامات فيما بين القطاعات الممثلة في المجلس الوطني حول تلك القضايا نفسها هي الحائل الذي منع العمل على تحقيق التنمية المستدامة من قبل وأدى إلى إبطاء التقدم على هذا الطريق. ومن المحتم والضروري أن يطرح أعضاء المجلس الوطني تلك الخلافات على صعيد المجلس. ومن الضروري أن يجد الأعضاء الوسائل الكفيلة بحل تلك الخلافات كي يكون المجلس الوطني مجلسا فعالا. وتجربة كل مجلس من المجالس الوطنية تجربة مختلفة، ولكن هناك بضعة ممارسات رئيسية يمكن أن تساعد على بناء الثقة وإيجاد الأساس اللازم لتحقيق الاتفاق. وأفضل طريقة يمارس بها المجلس الوطني عمله هي أن يعمل على أساس توافق الآراء، وذلك بتنمية الاتفاق فيما

بين أعضائه عن طريق الإعلام والتوفيق والتفاهم. ومن الأمور الجوهرية في هذا الصدد أن تكون العملية نزيهة والمشاركة كاملة وأن يكون هناك التزام بحل المشاكل.

العمل بأسلوب توافق الآراء: إن تحقيق الاتفاق العام داخل أي مجموعة أمر أكثر صعوبة وبطؤا من أسلوب حل المسائل عن طريق التصويت بقاعدة الأغلبية. ولكن نظرا إلى أن المجالس الوطنية ليست هيئات تنفيذية ولا تشريعية، فإن اتخاذها لقرارات يكون الرأي منقسما بشأنها يجعل تلك القرارات عديمة الجدوى نسبيا لأنها ستكون مجرد صور مكررة للنزاعات التي تقسم المجتمع ككل دون أن تقدم حلولا لتلك النزاعات. وقوة المجلس الوطني ليست مستمدة من سلطة تلزم الآخرين بالعمل، ولكنها نابعة من أنه يوفر الفرصة للتوصل إلى اتفاقات تمكن الآخرين من العمل وتقنعهم بذلك. ويجب أن تعمل المجالس الوطنية عن طريق المؤسسات الأخرى، والمفتاح الحافز لهذا العمل هو تكوين توافق في الآراء يخترق حواجز الخلافات القديمة التي كان تعوق العمل.

وبناء توافق الآراء ضروري أيضا لبناء الثقة. فقد يكون وراء أعضاء المجلس الوطني تاريخ حافل بالنزاع وانعدام الثقة. والقرارات التي تتخذ بأصوات منقسمة يغلب أن تقوي تلك الانقسامات وأن تقلل حوافز التوفيق والتفاهم. ووجود الحاجة إلى توافق الآراء يجعل آراء كل عضو على نفس القدر من الأهمية، ويقتضي من كل عضو أن يعمل على تفهم كل عضو آخر وإقناعه.

عدالة العملية: من الممارسات الأخرى التي تساعد على توطيد الثقة استخدام مجموعة قواعد واضحة ومتفق عليها لكفالة أن تكون أعمال المجلس عادلة ومتوازنة. ويجب أن يكون الأعضاء مطمئنين إلى أنه ستتوافر لهم فرصة التعبير عن آرائهم، والمشاركة في الاجتماعات، واستعراض مشاريع المقترحات، وإمكانية الحصول على المعلومات على قدم المساواة. ومن المهم بالنسبة إلى من تعوزهم الموارد الكافية أن تتوافر لهم إمكانية الحصول على ما يلزم من الدعم والمساعدة للتمكن من المشاركة.

الشفافية: يتمثل جزء من العدالة في كفالة شفافية ممارسات المجلس الوطني نفسه، على الصعيدين الداخلي والخارجي معا. فيلزم أن يكون جميع الأعضاء على علم بما يُفعل وما يُقال في المجلس الوطني أو من جانبه، كم أن من المهم أن تتوافر للجمهور فرصة الإلمام بأنشطة المجلس والتعليق عليها. وقد عمدت بعض المجالس الوطنية، سعيا منها إلى أداء دور نشط في تثقيف المجتمع بشأن الاستدامة، إلى التماس مشاركة الجمهور على نطاق واسع في الأفرقة العاملة، وإلى التشجيع الفعال للتغطية الصحفية، وعقد جلسات الاستماع وحلقات العمل في أنحاء كثيرة مختلفة من بلد كل منها، وإنشاء مواقع على الشبكة العالمية (WWW) لتوفير المعلومات.

الاهتمام وحل المشاكل: ليس من اليسير تذليل الخلافات القائمة بشأن الأهداف الاجتماعية والبيئية والاقتصادية وبشأن السياسات التي ينبغي أن تتبع لتحقيقها. فهذه الخلافات نابعة من أفكار معتنقة بقوة ومن مصالح قطاعية ذات شأن. وحل هذه الخلافات يتطلب توافر الاهتمام والمثابرة وحسن النية وكثيرا

ما يستلزم الاستعانة بمهارات حل المنازعات. ومن الضروري أن يواظب الأعضاء على حضور الاجتماعات، وأن يروا في تذليل الخلافات فائدة حقيقية لهم. ومن المهم حتى في هذه الحالة أن تتوافر للأعضاء أيضا إمكانية الاستعانة بالأفراد ذوي الخبرة في تيسير العمل الجماعي وحل المنازعات.

سادسا - الخطوات التالية

١ - بناء القدرات: إذا قامت وكالات التعاون الدولي (البنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ولجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة) وغيرها من المنظمات الدولية بدعم الجهود التي تبذلها البلدان لإنشاء و/أو تعزيز المجالس الوطنية للتنمية المستدامة، فإن تلك المجالس ستكون مجهزة على نحو أفضل للمساعدة في تنفيذ الالتزامات الدولية وفي تنسيق ذلك التنفيذ. وينبغي أن يقوم مزيد من وكالات التعاون الدولي (وبخاصة الوكالات المسؤولة عن رصد وتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١) بإنشاء اعتماد تمويلي لتعزيز المجالس الوطنية، ولا سيما في المجالات التالية:

'١' نشر المعلومات عن التنمية المستدامة، وتوفير التثقيف والتدريب في هذا المجال لصناع القرار والموظفين التقنيين في الوكالات ذات الصلة؛

'٢' تصميم وتنفيذ هيكل تنفيذي وآليات للتعاون والتنسيق وآليات لرصد السياسات وتقييمها؛

'٣' تحقيق الترابط والاتصال بين المجالس الوطنية وغيرها من الوكالات على الصعيد الحكومي المركزي وعلى الصعيدين الإقليمي والمحلي داخل البلد وفيما بين المجالس الوطنية على الصعيدين الدولي والإقليمي؛

'٤' عقد حلقات عمل للتخطيط الاستراتيجي والتشاور التشاركي، وجلسات استماع عامة، ومؤتمرات صحفية؛

'٥' إنشاء ودعم أفرقة للخبراء على الصعيد الوطني لتوفير المعلومات التقنية للمجالس الوطنية؛

'٦' توفير الدعم السوقي والمعدات والمواد؛

'٧' توفير الدعم لتصميم وتنفيذ واعتماد بيانات عملية واقعية على المستوى المحلي توضح مفهوم الاستدامة في السياق الفعلي.

ويمكن للمجالس الوطنية، وينبغي لها، أن تؤدي دورا باعتبارها من الشركاء الرئيسيين للمؤسسات المتعددة الأطراف، وبوصفها جسرا بين القطاعين العام والخاص.

٢ - المشاركة في العمليات الدولية لصنع القرار: ينبغي للمجالس الوطنية أن تعمل على رفع مكانة التنمية المستدامة على جداول الأعمال العالمية، بما في ذلك المشاركة في منظمات التجارة الدولية وغيرها من المحافل التي تهتم بالاتجاهات الراهنة، مثل العولمة والتحديث والاتفاقات الدولية المتصلة بالتنمية المستدامة. والهدف من مشاركة المجالس الوطنية في هذه المحافل هو كفالة ألا تصبح الأنشطة التجارية والاستثمارية والمالية على الصعيد العالمي غايات في حد ذاتها، بل أن تصبح وسائل استراتيجية لتعزيز جداول أعمال التنمية المستدامة على الصعد المحلية والوطنية والإقليمية والدولية. ومن الوسائل التي يمكن أن تكفل ذلك إشراك أعضاء المجالس الوطنية في الوفود الوطنية.

٣ - الآليات التناظرية للمجالس الوطنية للتنمية المستدامة عن طريق لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ومجلس كوكب الأرض، وغيرهما من المحافل: ينبغي أن تواصل المجالس الوطنية الاجتماع على الصعيد العالمي وأن تتبادل المعلومات فيما بينها وأن يتعلم كل منها من الآخر. وما برح مجلس كوكب الأرض يؤدي دور الميسِّر لهذه الأنشطة وينبغي أن يواصل أداء ذلك الدور. وينبغي أن تكون لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المحفل الرئيسي لاجتماع المجالس الوطنية، بحيث يمكن مثلا تخصيص يومين من كل دورة من دورات اللجنة لهذا الغرض. وينبغي أن توفر الوكالات الإنمائية الدولية ووكالات التمويل الدعم اللازم لهذا الغرض.

٤ - وستوفر هذه المقترحات التوجيه اللازم لتطور المجالس الوطنية القائمة، وستساعد البلدان التي لم تنشئ بعد مجالس من هذا القبيل على بدء عملية إنشاء مجلس لكل منها بحلول الدورة السادسة للجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

- - - - -